قفزت بنسبة 44٪ خلال عام واحد لتعكس الثقة العالمية بالقطاع المصرفي

الكويت ملاذ آمن للأموال الأجنبية.. ودائع الأجانب تتجاوز 12 مليار دينار

أحمد مغربي

في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار الفائدة، برزت الكويت كوجهة مالية آمنة تستقطب الأموال الأجنبية، حيث سجلت البنوك المحلية نموا ملحوظا في ودائع غير المقيمين (الأجانب) خلال الفترة المنقضية من عام 2025، لتصل إلى 12,14 مليار دينار في يوليو الماضي، مقارنة بـ 8,4 مليارات دينار في الشهر نفسه من العام الماضي، أي بزيادة تقترب من 44٪ خلال عام واحد.

ويأتي الجزء الأكبر من هذه الودائع من القطاع الخاص والكيانات الأجنبية العاملة في الكويت، سواء شركات أو مؤسسات مالية أو كيانات مرتبطة بالحكومة، ما يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الكويتي والنظام المصرفي المحلي، وتتوزع ودائع غير المقيمين لدى البنوك إلى جانبين، أولها ودائع متبادلة بين البنوك بقيمة 7,05 مليارات دينار، والثاني ودائع يصنفها بنك الكويت المركزي بـ «الأخرى» بقيمة 5,08 مليارات دينار.

ووفقا لبيانات «المركزي»، فإن «الودائع الأخرى» تتوزع على ودائع مؤسسات مالية بقيمة مليار دينار، وودائع حكومية أجنبية بقيمة 222 مليون دينار، إضافة إلى ودائع القطاع الخاص المحلية والدولية بقيمة 531 مليون دينار، وأخرى بالعملات الأجنبية بقيمة 3,3 مليارات دينار.

إجمالا، تتمتع الكويت بمزايا تنافسية تجعل منها وجهة جاذبة للودائع الأجنبية، أبرزها معدل الفائدة المرتفع للبنوك المحلية الذي يبلغ حاليا 4٪، وهو معدل تنافسي عند المقارنة بمعدل الفائدة الأميركي الذي يتراوح بين 4,25 و4,5٪، وعلى الرغم من أن الفارق يبدو محدودا، فإن البيئة المالية المستقرة والأمان المصرفي في الكويت يجعل هذه الفائدة جذابة جدا للمستثمرين الباحثين عن مكان آمن لأموالهم بعيدا عن المخاطر المرتبطة بالأسواق العالمية المتقلبة.

وتتمتع البنوك بقدرة مالية قوية وإشراف فاعل من بنك الكويت المركزي، مما يعزز ثقة المستثمرين في النظام المصرفي المحلي. وقد بلغ متوسط نسبة القروض إلى الودائع 98,3٪ في الربع الأول من 2025، فيما يضمن قانون رقم 30 لعام 2008 حماية غير محدودة للودائع، ما يمنح الأجانب راحة بال كبيرة عند إيداع أموالهم في الكويت.

إضافة إلى ذلك، توفر الكويت بيئة تنظيمية مرنة وخدمات مصرفية إلكترونية متقدمة تمكن المستثمرين من إدارة أموالهم عن بعد، إلى جانب إعفاءات ضريبية على الودائع، وهو عامل مهم لجذب الأموال الأجنبية وحماية المستثمرين من الأعباء الضريبية في بلدانهم الأصلية.

ويعزو محللون ماليون هذا النمو اللافت في ودائع غير المقيمين إلى عدة عوامل متداخلة، أبرزها الأداء القوي للاقتصاد الكويتي خلال العامين الأخيرين مدعوما بفوائض مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، إلى جانب سياسات مالية محافظة تركز على ضبط مستويات الدين العام وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية التي تجاوزت 50 مليار دولار بنهاية النصف الأول من 2025. هذه العوامل أسهمت في ترسيخ سمعة الكويت كمركز مالي آمن في المنطقة.

وتأتي هذه الزيادة في إطار توجه عالمي نحو تنويع أماكن الإيداع بعيدا عن الأسواق الغربية التي تشهد تقلبات حادة وضغوطات تضخمية. وتشير تقارير بنوك استثمار عالمية إلى أن الكويت استفادت من هذه التحولات، خصوصا مع ارتباط الدينار الكويتي بسلة عملات مرجحة للدولار الأميركي، ما يمنح العملة المحلية استقرارا نسبيا مقارنة بعملات أخرى في المنطقة.

تعزيز مستويات السيولة

ويسهم هذا النمو في تعزيز مستويات السيولة في القطاع المصرفي، ما خفض تكلفة الاقتراض بين البنوك ورفع قدرة المؤسسات المالية على تمويل المشاريع الاستراتيجية محليا، سواء في البنية التحتية أو الطاقة أو الخدمات المالية. ويتوقع خبراء أن ينعكس هذا الاتجاه على زيادة الإقراض الموجه للمشاريع التنموية ضمن خطة الكويت الطموحة للتحول إلى مركز مالي وتجاري إقليمي بحلول عام 2035.

ولعبت الرقمنة المالية والتحول الرقمي دورا بارزا في جذب المستثمرين الأجانب، حيث أطلقت البنوك الكويتية خلال عامي 2024 و2025 حزما من الخدمات الرقمية المتطورة، مثل فتح الحسابات عن بعد، وإدارة المحافظ الاستثمارية إلكترونيا، وتوفير حلول دفع عابرة للحدود. هذه التطورات عززت تنافسية القطاع المصرفي الكويتي وجعلته أكثر توافقا مع متطلبات المستثمرين الدوليين.

ومع استمرار الكويت في الحفاظ على معدلات فائدة تنافسية وبيئة مالية مستقرة، من المتوقع أن تستمر تدفقات الودائع الأجنبية في الارتفاع خلال الفترة المقبلة، ما يعزز مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي آمن، ويزيد من فرص الاستثمار وتوسيع قاعدة السيولة المحلية.

تجدر الإشارة إلى أن الودائع تودع لدى القطاع المصرفي على أساس تجاري، ولذلك تتباين فوائد وآجال استحقاق تلك الودائع بحسب أجل الوديعة وحجمها والبنك المودع لديه، وهو ما ينطبق أيضا على الودائع العائدة إلى الجهات الحكومية الأجنبية والمؤسسات الدولية.

من غير المقيمين؟

يقصد بـ «غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لا يحملون إقامة أو إذن عمل، بالإضافة إلى الشركات الأجنبية المرخصة من وزارة التجارة والصناعة أو الجهات المختصة، بما في ذلك الشركات المتعاقدة مع الحكومة والهيئات الديبلوماسية الأجنبية.

خلال افتتاحه مؤتمر التحول الرقمي الثاني ومؤتمر سلامة الأصول والعمليات التشغيلية

نمر الصباح: «النفط» تعمل وفق رؤية متكاملة لتكون نموذجاً متطوراً في التحول الرقمي

الشيخ د.نمر الصباح والشيخة تماضر الخالد في لقطة جماعية

انطلقت يوم أمس فعاليات مؤتمر التحول الرقمي الثاني ومؤتمر سلامة الأصول والعمليات التشغيلية، والذي يعقد على مدى يومي 8 و9 سبتمبر 2025،، وذلك تحت رعاية وزير النفط طارق الرومي، حيث أناب عنه وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح لافتتاح أعمال المؤتمر وإلقاء الكلمة الافتتاحية، وبمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين المحليين والدوليين.

وفي كلمته خلال الافتتاح، أكد وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر الصباح أن الوزارة جعلت من التحول الرقمي محورا استراتيجيا في خططها المؤسسية، ليس فقط كأداة لتطوير الأداء وتبسيط الإجراءات، بل باعتباره مدخلا أساسيا لتعزيز الشفافية ورفع كفاءة الخدمات الحكومية وتطوير منظومة اتخاذ القرار، موضحا أن الوزارة شرعت بالفعل في تنفيذ مجموعة متكاملة من المشاريع الرقمية التي تستهدف بناء بيئة عمل أكثر مرونة وتكاملا، بما يعكس روح التجديد والابتكار في عملها المؤسسي.

وأشار الصباح إلى أن الاستثمار في الكوادر الوطنية يشكل ركيزة رئيسية في هذه الرؤية، حيث أطلقت الوزارة برامج تدريب وتأهيل متخصصة في الذكاء الاصطناعي، والتحليلات الرقمية، والأمن السيبراني، لضمان جاهزية الموظفين لمتطلبات المستقبل وتعزيز قدرتهم على قيادة مشاريع التحول الرقمي بكفاءة عالية. ولفت إلى أن الوزارة حرصت على دمج الحلول الرقمية في أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وهو ما ساهم في رفع مستوى الموثوقية والسلامة التشغيلية، وزيادة القدرة على الاستجابة الفورية للتحديات بما يتماشى مع أعلى المعايير العالمية.

وأكد وكيل وزارة النفط أن الوزارة تعمل وفق رؤية متكاملة لتكون نموذجا متطورا بين المؤسسات الحكومية في مجال التحول الرقمي، من خلال الجمع بين تحديث بنيتها التحتية التكنولوجية وبناء شراكات فاعلة مع مؤسسات الدولة والقطاع النفطي، بما يدعم تحقيق مستهدفات رؤية الكويت 2035. وأضاف أن المؤتمر يشكل فرصة مهمة لاستعراض إنجازات الكويت الرقمية وتبادل الخبرات مع مؤسسات عالمية رائدة، واستشراف الفرص المستقبلية التي تعزز مكانة الوزارة بين المؤسسات الحكومية النموذجية.

وشدد الصباح على أن التحول الرقمي ليس مشروعا مرحليا، بل رحلة مستمرة لإعادة صياغة العمل المؤسسي بما يرفع كفاءته ويعزز دوره في خدمة الاقتصاد الوطني، مشيرا إلى أن نجاح هذه المسيرة يعتمد على التعاون والعمل بروح الفريق الواحد مع الشركاء في القطاع النفطي والجهات الحكومية، لصناعة نموذج كويتي رائد في التحول الرقمي يليق بتاريخ الوطن ومكانته.

واختتم كلمته بالتأكيد على تطلع الوزارة إلى أن يخرج المؤتمر بتوصيات عملية قابلة للتطبيق تسهم في تعزيز مسيرة التحول الرقمي ورفع مستوى السلامة التشغيلية، بما يخدم الكويت ويعزز مكانتها إقليميا وعالميا.

جلسة شهدت عودة الزخم الشرائي.. والسيولة قفزت بنسبة 54٪ إلى 130,6 مليون دينار

809 ملايين دينار مكاسب سوقية للبورصة أمس

- 5 قطاعات قادت السوق للارتفاع.. و«البنوك» بالصدارة بـ 2,5٪
- 65 سهماً حققت ارتفاعات سعرية متفاوتة بعودة طلبات الشراء

شريف حمدي

استعادت بورصة الكويت موجة الارتفاعات مجددا رغم تباين أداء المؤشرات، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول مدفوعا بعودة عمليات الشراء الانتقائية وخاصة أسهم قطاع البنوك التي قادت السوق بشكل ايجابي أمس، في المقابل تراجع اداء مؤشر السوق الرئيسي الذي يضم غالبية الشركات المدرجة جراء عمليات تصريف بهدف جني الارباح.

وبرزت مكاسب البورصة أمس في المكاسب السوقية بقيمة 809 ملايين دينار بنسبة ارتفاع 1,6٪ ليصل إجمالي القيمة إلى 51,629 مليار دينار ارتفاعا من 50,820 مليار دينار بجلسة اول من أمس، وتأتي هذه المكاسب مبررة بعودة الزخم الشرائي على الأسهم القيادية ذات القيم السعرية المرتفعة، وهو ما كان متوقعا بعد تراجع الاسعار لمستويات مشجعة على الاقتناء.

وتحظى هذه النوعية من الأسهم بجاذبية استثمارية في ظل استمرار البنوك والشركات الكبرى على الاستدامة في تحقيق نمو الارباح، والحفاظ على اداء مالي قوي، فضلا عن قيام العديد من هذه الشركات بتوزيعات منتظمة للمساهمين في نهاية كل عام مالي، وبعضها يوزع فصليا بنهاية النصف الأول من العام.

ومن عوامل جذب الأسهم القيادية ايضا انها تتمتع بسيولة عالية مما يسهل على المستثمرين شراء وبيع الأسهم دون تأثير على سعر السهم.

وعادت السيولة لمستوياتها المرتفعة في الفترة الاخيرة بإجمالي 130,6 مليون دينار بنسبة ارتفاع 54٪ مقارنة مع 84,9 مليون دينار في جلسة افتتاح الأسبوع، وذلك بسبب الإقبال على الأسهم القيادية التي تشكل القوام الاساسي للسوق الأول، والذي حظي ب 76٪ من إجمالي قيمة التداول.

وجاء بصدارة قائمة الأكثر قيمة تداول أسهم بيت التمويل بـ 21,3 مليون دينار، تلاه الوطني بـ 10 ملايين دينار، ثم جي اف اتش بـ 8,5 ملايين دينار، ثم صناعات بـ 6,5 ملايين دينار، ثم بنك وربة بـ 5,6 ملايين دينار.

وارتفعت احجام التداول بنسبة 26٪ بتداول 503 ملايين سهم مقابل 400 مليون سهم أول أمس، وتصدر الأكثر تداولا سهم جي اف اتش بـ 65,2 مليون سهم، تلاه بيت التمويل بـ 27,1 مليون سهم، ثم صناعات بـ 25,4 مليون سهم.

وقاد السوق للمكاسب أمس، 5 قطاعات اكتست مؤشراتها الوزنية باللون الأخضر تصدرها قطاع البنوك بارتفاع 2,5٪، تلاه مواد اساسية بـ 1,4٪، وانهت بورصة الكويت جلسة أمس على ارتفاعات سعرية لـ 65 سهما تشكل 49٪ من الأسهم، مقابل تراجع القيمة لـ 51 سهما، واستقرار الاسعار لـ 15 سهما.

وحقق مؤشر السوق الأول مكاسب أمس بنسبة 1,96٪ بإضافة 178,3 نقطة ليصل إلى 9265 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,13٪ بخسارته 10,3 نقاط ليصل إلى 7841 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 1,59٪ بإضافة 135,3 نقطة ليصل إلى 8639 نقطة.

في سياق متصل، أعلنت البورصة عن إتمام تنفيذ 6 صفقات خاصة أسهمت في ارتفاع معدل السيولة التي استقبلها السوق أمس، وكانت عبارة عن تنفيذ صفقة متفق عليها على أسهم البنك التجاري الكويتي بعدد 50,68 مليون سهم، بقيمة إجمالية للصفقة بلغت 25,3 مليون دينار.

كما تم تنفيذ 5 صفقات اخرى على أسهم شركة ايفا للفنادق والمنتجعات بإجمالي عدد الأسهم المنفذة في الصفقات الـ 5 نحو 2,69 مليون سهم، بقيمة إجمالية 1,9 مليون دينار، ومتوسط سعر 707 فلوس للسهم الواحد.